Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

أثر المرأة العراقية وفاعليتها في مجال التنمية المستدامة

م. م. براء ماجد عبد الحميد

جامعة بغداد – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جمهورية العراق

استلام البحث:26-06-2025 مراجعة البحث :12-07-2025 قبول البحث:10-08-2025

الملخص

تُمثّل المرأة العراقية عنصراً فاعلاً في مسارات التنمية المستدامة، لما تؤديه من أدوار متعددة تتجاوز الإطار التقليدي، لتشمل مجالات حيوية مثل الاقتصاد والتعليم والبيئة والتماسك الاجتماعي، فعلى الرغم من التحديات التي فرضها الواقع العراقي من أزمات سياسية واقتصادية وأمنية، استطاعت المرأة أن تثبت حضورها في مختلف الميادين، من خلال مشاركتها في سوق العمل، ومبادراتها التعليمية، ومساهماتها في حماية البيئة، فضلاً عن دورها في حفظ النسيج الاجتماعي، خصوصاً في فترات النزاعات والصراعات، وتبرز أهمية تمكين المرأة بوصفه مدخلاً رئيساً لبناء مجتمع عادل وشامل، قادر على مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف الوطنية للتنمية، وقد أثبتت التجارب المحلية أن تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار ووضع السياسات يسهم في تحسين فاعلية البرامج التنموية ويزيد من استجابتها للاحتياجات الواقعية للمجتمع، وعليه، فإن دعم المرأة لا يجب أن يُنظر إليه كمجرد استجابة لمعايير العدالة، بل كخيار استراتيجي لتحقيق الاستقرار والتقدم في العراق.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة – التنمية المستدامة- تعليم المرأة – المرأة والبيئة- التماسك الاجتماعي

Abstract:

Iraqi women represent an active element in sustainable development processes, due to their multiple roles that go beyond the traditional framework, encompassing vital areas such as the economy, education, environment, and social cohesion. Despite the challenges imposed by the Iraqi reality of political, economic, and security crises, women have been able to prove their presence in various fields, through their participation in the labor market, their educational initiatives, and their contributions to environmental protection, in addition to their role in preserving the social fabric, especially during periods of conflict and strife. The importance of empowering women is highlighted as a key entry point for building a just and inclusive society, capable of facing challenges and achieving national development goals. Local experiences have proven that enhancing women's participation in decision-making and policy-making contributes to improving the effectiveness of development programs and increasing their responsiveness to the real needs of society. Therefore, supporting women should not be viewed as a mere response to standards of justice, but rather as a strategic option for achieving stability and progress in Iraq.

Keywords: Women's Empowerment - Sustainable Development - Women's Education - Women and the Environment - Social Cohesion

المقدمة:

المرأة العراقية تمتلك طاقات كبيرة، وقد أثبتت في مراحل متعددة قدرتها على إحداث فرق حقيقي في مسار التنمية المستدامة، إذ إن دعمها وتمكينها هو مفتاح للنهوض بالعراق وبناء مستقبل أكثر استقراراً وعدالة، وخلال العقود الأخيرة شهد العالم اهتماماً متزايداً بقضايا المرأة، وضرورة تمكينها وإشراكها الفعلي في عمليات التنمية والمساواة وصنع السلام، وقد تجلى هذا التوجه في سلسلة من المؤتمرات الدولية التي كان لها أثر واضح في ترسيخ حقوق المرأة على المستوى العالمي، بدءاً من المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام 1975، مروراً بمؤتمر كوبنهاغن 1980، ونيروبي 1985، وصولاً

إلى مؤتمر بكين 1995، الذي مثّل نقلة نوعية في تبني منهج التمكين للمرأة، بوصفه إطاراً يهدف إلى تعزيز ثقة المرأة بذاتها، وتأكيد دورها وقيمتها داخل الأسرة والمجتمع.

ورغم ما أفضت إليه هذه المؤتمرات من نتائج وتوصيات مهمة، إلا أن حضور المرأة في كثير من المجتمعات، لا سيما في الدول النامية ومن بينها العراق، لا يزال دون المستوى المطلوب، خصوصاً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل المتشابكة، أبرزها العادات والتقاليد السائدة، والموروث الثقافي الذي يقيد أدوار المرأة، فضلاً عن ارتفاع معدلات الأمية، وانخفاض الوعي بحقوق المرأة، فضلاً عن الأعباء المزدوجة التي تتحملها داخل المنزل وخارجه.

كما أكدت الأدبيات والتقارير الدولية على ضرورة إشراك المرأة في صنع القرار، وتحليل وفهم السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر في موقعها وقدراتها، مع تمكينها من فرص التعليم والتدريب والمشاركة في التنمية المستدامة بوصفها شريكاً فاعلاً لا غنى عنه.

وانخراط المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل، لا يعود بالنفع عليها فقط من حيث تحقيق الاستقلال المالي، بل يسهم أيضاً في تعزيز التنمية الشاملة، عبر استثمار الطاقات البشرية، وزيادة الإنتاجية، وتقليص معدلات البطالة، ورفع القدرة التنافسية في ظل تحديات العولمة واقتصاد السوق، وتُعد هذه المشاركة الاقتصادية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تبرهن مشاريع المرأة خاصة الصغيرة والمتوسطة على دورها الحيوي في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

الإشكالية البحث:

رغم الدور المحوري الذي تؤديه المرأة العراقية في المجتمع، ما زالت مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة تواجه العديد من التحديات البنيوية والاجتماعية والسياسية، وفي ظل الأزمات المتكررة التي مر بها العراق (حروب، نزوح، ضعف البنى التحتية، وعدم الاستقرار السياسي)، يبرز تساؤل جوهري حول مدى قدرة المرأة العراقية على التأثير الفعلي والمستدام في جهود التنمية، وما هي المحددات التي تقيد أو تعزز هذا الدور؟

فرضية البحث:

إن المرأة العراقية، رغم التحديات التي تواجهها، تمتلك مقومات حقيقية لتكون فاعلاً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة، شرط توفير بيئة داعمة على المستويين التشريعي والمجتمعات، وتزداد مساهمة المرأة العراقية في التنمية الاقتصادية عند تمكينها من الوصول إلى التمويل والتعليم، كما تساهم المرأة في تعزيز الوعي البيئي في المجتمعات الريفية والحضرية من خلال المبادرات المجتمعية رغم ضعف التشريعات والدعم المؤسسي الذي يؤدي إلى تراجع مشاركة المرأة في قطاعات التنمية المختلفة.

منهجية البحث: تم اعتماد منهج التحليل الوصفي في طرح المسائل التي تم تناولها بين سطور الدراسة

هيكلية البحث: يتألف البحث من أربع مباحث جاءت بالعناوين التالية

- ❖ المبحث الاول: دور المرأة العراقية في تعزيز الجانب الاقتصادي.
- ❖ المبحث الثاني: أهمية تعليم المرأة العراقية في تحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ المبحث الثالث: التمكين البيئي للمرأة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ المبحث الرابع: دور المرأة في تعزيز التماسك الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة.

❖ المبحث الاول

❖ دور المرأة العراقية في تعزيز الجانب الاقتصادي

- ❖ يُعد التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية أحد المرتكزات الجوهرية لبناء تنمية مستدامة حقيقية وشاملة، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق خلال العقود الأخيرة، فالمرأة، باعتبارها عنصراً فاعلاً في البناء الاجتماعي، تملك من الإمكانيات والكفاءات ما يجعلها شريكاً أساسياً في دعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق متطلبات المرحلة التنموية المقبلة، وقد أثبتت الوقائع أن تجاهل هذه الإمكانيات لا يُمثل إقصاءً لنصف المجتمع فحسب، بل خسارة لجزء كبير من الطاقة المنتجة والدافعة للنمو والتطور [1].
- ❖ يمتد دور المرأة في الاقتصاد من موقعها كمنتجة في مختلف قطاعات العمل، إلى دورها كمقررة في الاستهلاك، مما يجعل لها تأثيراً مباشراً في حركة السوق المحلي وطبيعة الطلب، ومع ذلك، لا تزال مشاركتها الفعلية في النشاط الاقتصادي دون المستوى المطلوب، إذ تقتصر في كثير من الأحيان على مجالات محدودة أو وظائف غير رسمية تفتقر إلى الأمان والاستقرار، ويعود ذلك إلى أسباب متعددة، منها ما هو مرتبط بالبيئة التشريعية التي لا توفر ضمانات كافية للمساواة في الفرص، ومنها ما يتصل بالعادات والتقاليد الاجتماعية التي تُقيّد انخراط النساء في سوق العمل، فضلاً عن محدودية الدعم المؤسسي للنساء الراغبات في إنشاء مشاريع خاصة أو الانضمام إلى قطاعات منتجة [2].
- ❖ شهد العراق محاولات متعددة في إطار التمكين الاقتصادي للمرأة، كان أبرزها إطلاق خطة وطنية ركّزت على توسيع مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي من خلال عدد من المحاور العملية، مثل تطوير المهارات والتدريب المهني، وتيسير الوصول إلى التمويل، وتحفيز بيئة الأعمال التي تراعي احتياجات النساء، لا سيما في القطاع الخاص، غير

---

[1] نور ضياء عبد الرزاق، دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز التنمية المستدامة – تجارب مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة كربلاء، 2020، ص 11-15.

[2] UN Women Iraq, *Reports on Gender and Economic Empowermentm,* 2021–2022, p1–7.

أن هذه الخطة، ورغم طموحها، لم تُنفّذ بالشكل الكامل بسبب غياب الإرادة السياسية الكافية، وضعف التنسيق المؤسسي، فضلاً عن تحديات تخصيص الموارد اللازمة [3].

- لقد أولت البرامج الحكومية، في مراحل لاحقة، اهتماماً خاصاً بريادة الأعمال النسوية من خلال دعم حاضنات الأعمال وتوسيع فرص الوصول إلى التمويل منخفض التكاليف، بما في ذلك القروض دون فوائد أو ضمانات، وتبسيط الإجراءات الإدارية للنساء، كما تم اعتماد نهج الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي بهدف تخصيص نسب من الإنفاق العام لصالح القطاعات التي تساهم فيها النساء بشكل رئيس، كالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، وقد شملت الخطط اللاحقة إدخال بُعد الشمول المالي والرقمي ضمن أدوات التمكين، كتمكين النساء من استخدام تكنولوجيا المعلومات في التسويق والعمل عن بُعد، وربط المشاريع النسائية بالمشتريات الحكومية عبر منح عقود تفضيلية تسهم في انتقال مشاريعهن من القطاع غير الرسمي إلى الرسمي [4].
- في الميدان التربوي، برز التعليم بوصفه أداة مركزية في تمكين المرأة اقتصاديًا، فهو لا يمنحها فقط المهارات الفنية والمعرفية، بل يفتح لها آفاقاً أوسع للمشاركة في صنع القرار، والانخراط في الحياة العامة، كما أن التعليم يلعب دوراً في تغيير الثقافة المجتمعية تجاه عمل المرأة، ويعزز مكانتها في مختلف مجالات الإنتاج والإدارة، ويؤهلها للتفاعل مع متغيرات السوق المعاصر، ومن هنا، يُعتبر الاستثمار في تعليم الفتيات والنساء ركيزة لا غنى عنها في أي استراتيجية تنموية ذات بُعد مستقبلي [5].
- أما فيما يتعلق بالمرأة الريفية، فقد أظهرت التحديات التي تواجهها ضرورة تصميم سياسات خاصة تستجيب لاحتياجاتها، وتوفر لها سبلاً واقعية للتمكين، من خلال التعليم والتدريب وتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والمياه، فضلاً عن بناء قدراتها على مواجهة التغيرات المناخية والتصحر، وهو ما يتطلب وضع استراتيجيات وطنية واضحة لتمكين المرأة الريفية تحديدًا، مع دعم المنظمات المعنية بتطوير المجتمعات المحلية [6].
- إن تمكين المرأة العراقية اقتصادياً يتطلب تجاوز المفهوم التقليدي للمشاركة، والتحول نحو بناء بيئة متكاملة تضمن العدالة وتكافؤ الفرص والاعتراف بقدرات النساء على مختلف المستويات، وتحقيق ذلك ليس فقط مسؤولية الدولة، بل هو التزام جماعي تشترك فيه المؤسسات الرسمية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، لما له من أثر في تحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمع عادل ومنتج، يشارك فيه جميع أفراده بفاعلية وكرامة [7].

(3) وزارة التخطيط العراقية، الخطة الوطنية لتمكين المرأة اقتصادياً، 2020، ص 8–30.

(4) وزارة التخطيط العراقية، المصدر السابق، ص 8–30.

(5) نور ضياء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 15–20.

(6) سهام عبد الحميد ، دور المرأة العراقية في التنمية ألاقتصادية والاجتماعية ، بغداد ، الجهاز المركزي للإحصاء ،١٩٩٩ ص١٤.

(7) سهام عبد الحميد ، المصدر السابق، ص 14–16.

المبحث الثاني

أهمية تعليم المرأة العراقية في تحقيق التنمية المستدامة

لا يُعد تعليم المرأة العراقية ترفاً أو وسيلة لإحراز نقاط في المؤشرات العالمية، بل هو ركيزة أساسية لقوة المجتمع العراقي وتماسكه، فالمجتمعات الواعية تدرك تماماً أن تمكين المرأة علمياً هو استثمار حقيقي في مستقبل الوطن، حيث يشكّل التعليم الأداة الأهم في إطلاق طاقات المرأة الكامنة وتعزيز قدرتها على المشاركة الفعالة في جميع مجالات الحياة، ومن خلال التعليم، تكتسب المرأة الوعي والثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرار، مما يجعلها فاعلاً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة تحديات المستقبل [8].

لقد أثبتت التجارب التنموية في العديد من الدول أن تعليم المرأة يُسهم في تحسين مؤشرات الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي، فالمتعلمة تكون أكثر وعياً بأهمية الرعاية الصحية لأفراد أسرتها، كما تميل إلى تأخير سن الزواج وتقليل عدد الأطفال، ما يسهم في تحسين جودة الحياة ورفع مستوى المعيشة، وتشير التقارير الدولية إلى أن المرأة المتعلمة تُسهم بدرجة كبيرة في النشاط الاقتصادي، وتساعد في خفض معدلات الفقر، إذ تكون أكثر قدرة على إعالة أسرتها والدخول إلى سوق العمل، لا سيما من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووفقاً لدراسة أجراها البنك الدولي، فإن زيادة نسبة النساء الحاصلات على التعليم الثانوي بمقدار 1% تؤدي إلى رفع متوسط الدخل السنوي للفرد بنسبة 0.3%، وهو ما يعكس العلاقة المباشرة بين تعليم المرأة والنمو الاقتصادي [9].

كما يلعب التعليم دوراً محورياً في تمكين المرأة العراقية من المشاركة السياسية والاجتماعية، ويمنحها أدوات المعرفة والمهارات اللازمة للمساهمة في صناعة القرار، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، فالمرأة المتعلمة قادرة على ممارسة دور قيادي في المؤسسات العامة والخاصة، وتُسهم في رفع كفاءتها، كما تشير الدراسات إلى أن ارتفاع مستوى تعليم النساء يرتبط بانخفاض معدلات الفساد الإداري وتحسين الحوكمة [10].

على الصعيد الأسري، فإن تعليم المرأة ينعكس بشكل مباشر على تربية الأبناء وتنشئتهم، حيث تزرع الأم المتعلمة في أطفالها القيم الصحيحة وحب المعرفة واحترام القانون، مما يعزز الأمن الاجتماعي ويقلل من معدلات الجريمة والانحراف، وتبيّن الدراسات أن أبناء الأمهات المتعلمات يتمتعون بمستويات تعليمية وصحية أفضل، ولديهم فرص أكبر في النجاح المهني والاجتماعي، الأمر الذي يُسهم في كسر دائرة الفقر والجهل، ويؤسس لأجيال أكثر وعياً واستعداداً للمشاركة في تنمية البلاد [11].

ولا يمكن إغفال الأثر الصحي لتعليم المرأة؛ فالمرأة الواعية والمتعلمة تكون أكثر قدرة على حماية نفسها وأفراد أسرتها من الأمراض، بفضل إدراكها لأهمية الوقاية والرعاية الصحية، مما يسهم في تقليل معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة

---

[8] اثمار شاكر، حسين خليل، تمكين المرأة العراقية في التنمية البشرية بين الواقع والطموح، مجلة قضايا سياسية، العدد 71، ص 229-236.

[9] البنك الدولين تقرير المرأة والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، 2018، ص 5-12.

[10] عبد الرحمن سليمان، دراسات عن المرأة العراقية المعاصرة، ج1، مطبعة دار البصري، 1968، ص121-16.

[11] نور ضياء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 43-47.

والمعدية مثل نقص المناعة المكتسبة والملاريا وغيرها من الامراض، كما أن التعليم يعزز من الثقافة القانونية لدى المرأة، ويجعلها أكثر إدراكاً لحقوقها وواجباتها، ويقلل من تعرضها للعنف والتمييز [12].

في المقابل، فإن حرمان المرأة من التعليم يؤدي إلى عواقب سلبية على الفرد والمجتمع، إذ تتراجع قدرتها على الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، وتتعرض لمستويات أعلى من الفقر والتهميش، كما ترتفع معدلات الأمية في الأسرة والمجتمع، ما يؤدي إلى زيادة الهشاشة المجتمعية وانتشار الجهل والتطرف [13].

وبناءً على ما سبق، يتضح أن تعليم المرأة العراقية ليس مجرد حق إنساني، بل هو ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة، فتمكين المرأة علمياً وثقافياً هو المدخل الأول لبناء مجتمع مزدهر، آمن، ومنتج، تتوفر فيه مقومات الاستقرار والتقدم للأجيال الحاضرة والمستقبلية [14].

المبحث الثالث

التمكين البيئي للمرأة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

تعد قضية التمكين البيئي للمرأة من أبرز القضايا التي باتت تحتل مساحة متنامية في أدبيات التنمية المستدامة، إذ لا يمكن تحقيق أي تقدم بيئي أو اجتماعي أو اقتصادي دون الاعتراف بالدور الحيوي الذي تؤديه المرأة في حماية البيئة، خاصة في المجتمعات التي تعتمد في معيشتها اليومية على الموارد الطبيعية، فالمرأة ليست فقط عنصراً متأثراً بالتدهور البيئي والتغيرات المناخية، وإنما هي كذلك فاعل رئيسي في مواجهتها، وحلقة أساسية في جهود الاستجابة للأزمات البيئية العالمية [15].

إن التمكين البيئي للمرأة يُقصد به تمكين النساء من الوصول إلى الموارد البيئية، والمشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرارات ذات الصلة بالبيئة، فضلاً عن تمكينهن من المعرفة والممارسات التي تعزز من استدامة النظم البيئية، ويتضمن هذا التمكين أبعاداً متعددة منها: توفير التعليم البيئي، وتحسين سبل الوصول للمياه والطاقة والموارد الطبيعية، إلى جانب تعزيز القدرات التكنولوجية والمعرفية للنساء، وبخاصة في المجتمعات الريفية والهامشية، ومن خلال ذلك، يتحول دور المرأة من متلقية للسياسات إلى صانعة للتغيير البيئي، بما يسهم في تحقيق العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية على حد سواء [16].

إن العلاقة بين تمكين المرأة بيئياً وتحقيق التنمية المستدامة علاقة عضوية مترابطة، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن المجتمعات التي تتمتع فيها النساء بقدرات بيئية ومعرفية جيدة تكون أكثر استعداداً لمواجهة المخاطر البيئية والتغيرات

---

[12] ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العمراني دراسة ميدانية في جامعة القاضية، مجلة جامعة بابل، مجلد ٢٤، العراق،٢٠١٦، ص20–25.

[13] Feminist ecoNOMics of lnequality , development , and growth , berik , gunseliatal . 15 ,2009 ,feminist economics , vol . 3 , pp 1- 33 .

[14] نور ضياء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 43–47.

[15] UN Women. (2020). Gender Equality and Sustainable Development. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. P. 11-15

[16] Agarwal, Bina. (2010). *Gender and Green Governance: The Political Economy of Women's Presence Within , and Beyond Community Forestry. Oxford University Press. P. 3-9.*

المناخية، فالممارسات التي تتبناها المرأة في الزراعة، وإدارة المياه، وتدوير النفايات، والطاقة المتجددة، تمثل نماذج حقيقية لكيفية مساهمتها في تعزيز الاستدامة، وقد أكدت الأمم المتحدة في تقاريرها أن المرأة تمثل عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الأهداف المرتبطة بالعمل المناخي ، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والحياة في البر، والمساواة بين الجنسين [17].

ومع ذلك، فإن تمكين المرأة بيئياً ما يزال يواجه جملة من التحديات البنيوية والثقافية والاجتماعية، إذ تعاني النساء في العديد من البلدان، ومنها العراق، من تهميش ممنهج في ما يتعلق بالوصول إلى الموارد الطبيعية، أو في مشاركتهن في صنع القرار البيئي، وغالباً ما تُقصى النساء من مواقع التأثير في المؤسسات الحكومية والمنظمات البيئية، كما أن السياسات الوطنية لا تُولي الأهمية الكافية لدمج قضايا المرأة ضمن استراتيجيات البيئة والمناخ، وفي السياق العراقي على وجه التحديد، وعلى الرغم من التقدم النسبي الذي شهدته بعض المبادرات المحلية في إشراك النساء في برامج إعادة التشجير أو الزراعة المستدامة، إلا أن واقع الحال يكشف عن غياب واضح لتمثيل المرأة في صوغ السياسات البيئية، ناهيك عن ضعف التمويل المخصص للمشاريع النسوية البيئية [18].

وفي هذا الإطار، تبرز **المرأة العراقية** كنموذج فريد يجمع بين التحديات البنيوية التي فرضتها الأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية، وبين الإمكانيات الهائلة الكامنة في دورها الاجتماعي والتنموي، فالمرأة في العراق، وخصوصاً في المناطق الريفية والمجتمعات الزراعية، ترتبط بشكل وثيق بإدارة الموارد الطبيعية، سواء من خلال مسؤوليتها عن توفير المياه والطعام والطاقة للأسرة، أو من خلال عملها المباشر في الزراعة وتربية المواشي والصناعات اليدوية المعتمدة على الموارد المحلية [19].

ومع تزايد حدة الأزمات البيئية في العراق، كالجفاف، والتصحر، وندرة المياه، وتلوث التربة والهواء، بات دور المرأة في خط المواجهة الأول لهذه التحديات، إلا أن مشاركتها الفعلية في صوغ السياسات البيئية لا تزال محدودة للغاية، وذلك نتيجة عدة عوامل متداخلة، من بينها العادات والتقاليد الاجتماعية، والتمييز الجندري، وضعف الوعي البيئي، وغياب التمثيل النسائي في مواقع صنع القرار، سواء في مؤسسات الدولة أو في المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة [20].

وما يزيد من تعقيد الواقع البيئي للمرأة العراقية هو **تأثير النزاعات المسلحة والنزوح الداخلي**، حيث أُجبرت آلاف النساء على العيش في بيئات غير مستقرة، تفتقر إلى مقومات النظافة والصحة والموارد الطبيعية الأساسية، وفي هذه الظروف،

---

[17] UNEP. (2016). Global Gender and Environment Outlook. United ations Environment Programme. P. 3-8.
[18] UNESCO. (2019). *Education for Sustainable Development: A admap*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. P. 2-9.
[19] UNEP, Op. cit, P. 3-20.
[20] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) النوع الاجتماعي والبيئة في المنطقة العربية. الأمم المتحدة، 2022، ص 1–20.

غالباً ما تتحمل النساء أعباءً إضافية في تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة، ما يضعهن في موقع المواجهة اليومية لتدهور البيئة وفقدان الاستدامة [21].

ورغم هذه التحديات، هناك تجارب ومبادرات نسائية عراقية واعدة في المجال البيئي تستحق الإشادة والدعم، ففي بعض مناطق الجنوب والفرات الأوسط، تقود نساء ريفيات مبادرات لإعادة إحياء الزراعة التقليدية المستدامة، وزراعة الأشجار لمكافحة التصحر، واستخدام الطاقة الشمسية لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، كما بدأت منظمات مدنية عراقية بقيادة نسائية في تنفيذ برامج توعوية بيئية تستهدف النساء في المدارس والقرى والمخيمات، مع التركيز على مفاهيم الاقتصاد الأخضر وإعادة التدوير وترشيد استهلاك المياه [22].

إن دعم المرأة العراقية في المجال البيئي لا ينبغي أن يُنظر إليه من زاوية تمكين فردي فقط، بل كاستثمار استراتيجي في مستقبل العراق البيئي والاجتماعي، فبناء قدرات المرأة في مواجهة التغيرات المناخية وإشراكها في السياسات التنموية هو مسار لا غنى عنه لضمان استدامة الموارد وعدالة توزيعها، ويجب أن تتبنى الدولة العراقية رؤية شاملة تدمج التمكين البيئي للمرأة ضمن خططها الوطنية للتنمية المستدامة، وذلك عبر: توفير برامج تعليم بيئي موجّهة للنساء، تمويل المشاريع البيئية النسائية، دمج المرأة في الهيئات المعنية بالبيئة والمناخ، وتحديث القوانين لتكفل المساواة في الوصول إلى الموارد [23].

لقد أثبتت التجارب الدولية أن تمكين المرأة بيئياً يُعد استثماراً في مستقبل أكثر استدامة وعدلاً، فعلى سبيل المثال، في كينيا، ساعدت برامج التوعية البيئية الموجهة للنساء على تطوير تقنيات زراعية تقلل من استهلاك المياه وتزيد من خصوبة التربة، مما عزز من الأمن الغذائي المحلي، وفي الهند، أظهرت دراسة أن إشراك النساء في لجان إدارة المياه ساهم في تحسين توزيع المياه وتقليل النزاعات المجتمعية(Agarwal, 2010) ، أما في بنغلاديش، فكانت المرأة في طليعة المستجيبين للكوارث المناخية بفضل برامج بناء القدرات التي تلقتها، مما قلل من معدلات الوفاة والنزوح في المجتمعات المحلية [24].

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن التمكين البيئي للمرأة، ولا سيما المرأة العراقية، لا يجب أن يُنظر إليه كمسألة جندرية فقط، بل كأحد الأسس الجوهرية لتحقيق الاستدامة في أبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إن إدماج المرأة بوصفها فاعلاً بيئياً هو شرط مسبق لأي عملية تحول تنموي حقيقي، لا سيما في الدول النامية التي تعتمد على موارد طبيعية محدودة وتعاني من آثار التغير المناخي بشكل مباشر، لذا فإن إعادة صياغة السياسات البيئية بما يضمن مشاركة عادلة وفعالة للنساء يعد ضرورة استراتيجية لا تحتمل التأجيل [25].

---

[21] UN Women. (2020), Op. cit. P. 12-14.

[22] (2)Gender indicators : what , why and How ? Bridge development , gender, p1.

[23] Dankelman, I. (Ed.). (2010). Gender and climate change: An introduction. Routledge. Op. cit. P. 1-5.

[24] Herbert , J and Irenes , community or ganization and development , second edition , allyn and dacon , London , 1980 , p67.

[25] سمر الباجوري، تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا، مجلة الدراسات ألافريقية وحوض النيل –العدد 5، 2 اذار، جامعة القاهرة، ٢٠١٩، ص 122.

المبحث الرابع

دور المرأة في تعزيز التماسك الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة

تشهد المجتمعات المعاصرة تحولات عميقة وتغيرات متسارعة في النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أفرزت تحديات كبرى تهدد استقرار الأفراد ووحدة المجتمعات، في ظل هذه التحولات، يبرز مفهوم التماسك الاجتماعي باعتباره ضرورة ملحة لتحقيق الانسجام المجتمعي والحفاظ على النسيج الوطني من التمزق والصراع، ويظهر دور المرأة في هذا السياق بوصفه أحد الأركان الأساسية لبناء مجتمع متماسك يسوده التكافل والعدالة والمشاركة، فالمرأة، بما تؤديه من أدوار متعددة في الأسرة والمجتمع، أصبحت ركيزة لا غنى عنها في دعم الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة [26].

لم يعد دور المرأة مقتصراً على الإطار التقليدي المحدود داخل الأسرة، بل تجاوز ذلك إلى فضاءات أوسع تشمل المجالات التربوية والثقافية والسياسية والمجتمعية، فهي لم تعد مجرد فاعل اجتماعي ثانوي، بل أضحت شريكة فاعلة في صناعة القرار وفي إنتاج الخطاب القيمي الذي يشكل الضمير الجمعي، ويستند التماسك الاجتماعي إلى مدى ترابط أفراد المجتمع وتفاعلهم الإيجابي فيما بينهم، وهو ما يتجلى في مشاعر الانتماء، والتكافؤ، والمساواة، والثقة بالمؤسسات، والانفتاح الثقافي، واحترام التنوع، وقد أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أن تحقيق هذا التماسك يتطلب تكافؤ الفرص، وتوزيعاً عادلاً للموارد، ومشاركة سياسية ومجتمعية حقيقية، وهي جميعها مجالات يمكن للمرأة أن تؤدي فيها دوراً جوهرياً [27].

ويبدأ دور المرأة في تعزيز التماسك الاجتماعي من داخل الأسرة، حيث تضطلع بمهمة بناء الهوية القيمية والثقافية لأفرادها، خاصة الأبناء، فهي المصدر الأول في نقل القيم المجتمعية والتربوية، وغرس مبادئ التعاون والتسامح والاحترام والانضباط منذ الطفولة، ومن خلال هذه الوظيفة التربوية، تسهم المرأة في بناء أجيال تتبنى قيماً إيجابية تساعد في تقوية النسيج الاجتماعي [28].

يتعزز هذا الدور كذلك من خلال مشاركة المرأة في قطاع التعليم، حيث تبرز كمعلمة ومربية وأكاديمية، تمتلك القدرة على نقل المعرفة وتشكيل الوعي الجمعي لدى الطلبة، وتدلّ البحوث على أن زيادة حضور المرأة في القطاع التربوي يسهم بشكل مباشر في ترسيخ ثقافة الحوار والانفتاح، ويعزز مناعة المجتمع ضد التطرف والانقسام، إن التعليم الذي تتولاه المرأة لا يقتصر على المعلومة، بل يحمل في طياته منظومة من القيم والاتجاهات الاجتماعية الداعمة للتكافل والتسامح [29].

من ناحية أخرى، فإن مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار تمثل إحدى أهم وسائل تعزيز التماسك الاجتماعي، فالنساء القياديات غالباً ما يُدركن أهمية العدالة الاجتماعية، والحماية المجتمعية، والتعليم، والصحة، باعتبارها أولويات أساسية في

---

[26] سهى خليل إبراهيم، دور المرأة في تعزيز التماسك الاجتماعي: دراسة ميدانية في محافظة نينوى بعد النزوح، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد (54)، 2019، ص 6-22.

[27] Daisy buichung and other , Indicators of kulvatee kautachote , womens Empowerment Robert M.Lafollette in developing Nations school of public , Affairs university of wislnis , Madison , 2013. P. 1-9.

[28] Ibid.

[29] OECD. Social Cohesion and Development: Annual Report, 2022, P. 12.

المجتمعات المتماسكة، ولذلك، فإن وجود المرأة في مواقع تشريعية وتنفيذية يُسهم في صياغة سياسات عامة تراعي الفئات الهشة والمهمشة، وتقلص من الفجوات الطبقية والثقافية داخل المجتمع [30].

ورغم أهمية هذا الدور، إلا أن المرأة لا تزال تواجه تحديات بنيوية تقوّض فاعليتها في تعزيز التماسك الاجتماعي، ويأتي في مقدمة هذه التحديات التمييز الجندري، الذي يُقيّد فرصها في المشاركة العامة ويؤثر سلباً على حضورها في مواقع التأثير، كما أن العنف المجتمعي والأسري لا يزال ظاهرة مقلقة تضعف من ثقة المرأة في بيئتها الاجتماعية، أضف إلى ذلك التمثيل المحدود في المؤسسات الرسمية، لا سيما في البلدان النامية، والفجوات الاقتصادية والتعليمية، وكلها تحديات تُقصي المرأة عن أدوارها الطبيعية، وتُضعف من قوة المجتمع نفسه [31].

وبالتالي، فإن تعزيز دور المرأة في هذا المجال يتطلب تدخلاً متعدد الأبعاد، يبدأ من تبني سياسات حكومية واضحة تدعم المساواة الجندرية، ويمر بتمكين اقتصادي واجتماعي حقيقي للنساء عبر التدريب، وتوفير فرص العمل، وتحفيز المبادرات النسوية، وينتهي بإعادة تشكيل الخطاب الإعلامي والثقافي بما يُعلي من مكانة المرأة، ويدعم حضورها بوصفها عنصراً بنيوياً في بناء الوحدة الوطنية، كما أن دعم التعليم للفتيات، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة، يشكل أساساً لإعداد أجيال نسوية قادرة على مواصلة هذا الدور بكفاءة ووعي [32].

في المحصلة، يمكن القول إن المرأة ليست مجرد عنصر داعم في معادلة التماسك الاجتماعي، بل هي مركز هذه المعادلة، فهي الفاعل الأول في تشكيل القيم، وصاحبة الدور الأهم في ترسيخها وتعميمها، وإن أي مشروع يستهدف التنمية المستدامة لا يمكن أن ينجح دون شراكة حقيقية وفاعلة مع النساء، ليس من منطلق إنساني أو حقوقي فحسب، بل باعتبار ذلك ركيزة استراتيجية لبناء مجتمع عادل، متماسك، ومتجدد [33].

الخاتمة

يمثل دور المرأة ركيزةً أساسيةً في جهود التنمية المستدامة، وقد بيّن البحث أن المرأة العراقية لا تؤدي دوراً هامشياً أو تقليديًا، بل تشكّل فاعلاً حيوياً في بناء المجتمع على المستويات الاقتصادية، التعليمية، البيئية، والاجتماعية، فعلى الرغم من التحديات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي مر بها العراق، استطاعت المرأة أن تثبت قدرتها على المشاركة الفاعلة في مختلف ميادين الحياة، مساهِمة بذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما وردت في أجندة الأمم المتحدة 2030، وقد أظهر البحث أن تمكين المرأة اقتصادياً ليس مجرد مطلب اجتماعي، بل هو مدخل رئيس لتعزيز الإنتاج المحلي، وتحقيق الاستقلال المالي للأسر، وتقليل الفقر، كما أن ضمان حقها في التعليم يُسهم في بناء جيل واعٍ قادر على مواصلة التنمية، وعلى الصعيد البيئي، كانت للمرأة أدوار ملموسة في نشر الوعي البيئي والمشاركة في المبادرات المجتمعية، أما في المجال الاجتماعي، فقد أثبتت المرأة قدرتها على الحفاظ على التماسك الاجتماعي في فترات النزاعات والتحولات، من خلال أدوارها الأسرية والمجتمعية.

---

[30] علي عبد الله الكعبي ، المرأة والتماسك الاجتماعي في المجتمعات ما بعد النزاع، مجلة العلوم الاجتماعية، الجامعة المستنصرية، العدد (43)، ص 15.

[31] علي عبدالله الكعبي، المصدر السابق، ص 15.

[32] زينب أحمد الجابري، التمكين الاجتماعي للمرأة كمدخل للتماسك الاجتماعي في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 1، ص 27.

[33] المصدر نفسه.

الاستنتاجات

1) التمكين المتكامل للمرأة ضرورة وطنية.
2) المرأة العراقية فاعل في الاستقرار المجتمعي.
3) ضعف السياسات لا يقلل من فاعلية المرأة.
4) الحاجة إلى إدماج النوع الاجتماعي في الخطط التنموية.
5) ضرورة دعم المبادرات المحلية.

المصادر

1. إبراهيم، سهى خليل، دور المرأة في تعزيز التماسك الاجتماعي: دراسة ميدانية في محافظة نينوى بعد النزوح، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 54، 2019.
2. إثمار شاكر، حسين خليل، تمكين المرأة العراقية في التنمية البشرية بين الواقع والطموح، مجلة قضايا سياسية، العدد 71، 2020.
3. الجابري، زينب أحمد، التمكين الاجتماعي للمرأة كمدخل للتماسك الاجتماعي في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 1.
4. الباجوري، سمر، تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد 5، جامعة القاهرة، 2019.
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، النوع الاجتماعي والبيئة في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، 2022.
6. سليمان، عبد الرحمن، دراسات عن المرأة العراقية المعاصرة، ج1، مطبعة دار البصري، 1968.
7. عبد الحميد، سهام، دور المرأة العراقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء، 1999.
8. عبد الرزاق، نور ضياء، دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز التنمية المستدامة – تجارب مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة كربلاء، 2020.
9. علي عبد الله الكعبي، المرأة والتماسك الاجتماعي في المجتمعات ما بعد النزاع، مجلة العلوم الاجتماعية، الجامعة المستنصرية، العدد 43.
10. كاظم، ثائر رحيم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العمراني: دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل، مجلد 24، 2016.
11. وزارة التخطيط العراقية، الخطة الوطنية لتمكين المرأة اقتصادياً، بغداد، 2020.

The Reference

1. Agarwal, Bina. Gender and Green Governance: The Political Economy of Women's Presence Within and Beyond Community Forestry. Oxford University Press, 2010.

Al-Bajouri, Samar. Empowering Women to Achieve Sustainable Development in .2
.Africa. Journal of African and Nile Basin Studies, Issue 5, Cairo University, 2019
Al-Ghabari, Zainab Ahmed. Social Empowerment of Women as an Approach to .3
.Social Cohesion in Iraq. Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences, Vol. 23, No. 1
Al-Kaabi, Ali Abdullah. Women and Social Cohesion in Post-Conflict Societies. .4
.Journal of Social Sciences, Al-Mustansiriyah University, Issue 43
Al-Rahim, Thaer Kadhim. Obstacles to Women's Empowerment in Urban Society: A .5
Field Study at the University of Al-Qadisiyah. University of Babylon Journal, Vol. 24,
.2016
Al-Sulayman, Abdulrahman. Studies on Contemporary Iraqi Women, Vol. 1, Al-Basri .6
.Press, 1968
Berik, Gunseliatal. Feminist Economics of Inequality, Development, and Growth. .7
.Feminist Economics, Vol. 3, 2009
.Bridge Development. Gender Indicators: What, Why and How? Gender Program .8
Buichung, Daisy, et al. Indicators of Kulvatee Kautachote, Women's Empowerment. .9
.Robert M. LaFollette School of Public Affairs, University of Wisconsin, Madison, 2013
Dankelman, Irene (Ed.). Gender and Climate Change: An Introduction. Routledge, .10
.2010
ESCWA (UN Economic and Social Commission for Western Asia). Gender and the .11
.Environment in the Arab Region. United Nations, 2022
Herbert, J. and Irenes. Community Organization and Development, 2nd ed., Allyn and .12
.Bacon, London, 1980
Iraqi Ministry of Planning. National Plan for the Economic Empowerment of Women. .13
.Baghdad, 2020
Ibrahim, Suha Khalil. The Role of Women in Enhancing Social Cohesion: A Field .14
Study in Nineveh Governorate after Displacement. Journal of Regional Studies,
.University of Mosul, Issue 54, 2019
Jabar, Saham Abdulhameed. The Role of Iraqi Women in Economic and Social .15
.Development. Central Organization for Statistics, Baghdad, 1999
.OECD. Social Cohesion and Development: Annual Report. 2022 .16
UN Women. Gender Equality and Sustainable Development. United Nations Entity for .17
.Gender Equality and the Empowerment of Women, 2020
.UN Women Iraq. Reports on Gender and Economic Empowerment. 2021–2022 .18

19. UNEP. Global Gender and Environment Outlook. United Nations Environment Programme, 2016.
20. UNESCO. Education for Sustainable Development: A Roadmap. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2019.
21. UNESCWA. Gender and the Environment in the Arab Region. United Nations, 2022.
22. University of Karbala. Noor Diaa Abdulrazzaq, The Role of Women's Economic Empowerment in Promoting Sustainable Development – Selected Cases with Reference to Iraq, Unpublished Master's Thesis, 2020.